[132] الاختلاف بين (الفرضية) و (القانون) إنّ مجموعة القضايا التي يسعها المختبر ويمكن أن تُحلل وتقع في طريق التجربة العلمية تتبدل إلى قانون إذا ثبتت صحتها، كالقضية القائلة بأنّ سرعة الضوء 000/300 كيلومتر في الثانية. أما مجموعة القواعد التي لا يمكن اخضاعها للتجربة، ويُتمسك لأجل إثباتها بالعقل من خلال القرائن والشواهد الموجودة فهي فرضية. وعلى هذا; فإنّ (تبدّل الانواع) فرضية لا قانون. ومن خصائص الفرضية أنّها تحتمل التبدّل والتغيير والبطلان، كالفرضية القائلة بأنّ الإنسان قبل أربعين ألف سنة يختلف عن الإنسان الحالي، فإنّ علماء الآثار وجدوا جماجم تتعلق بمليوني سنة قبل عصرنا هذا كشفت عن شباهة الإنسان في ذلك العصر مع الإنسان الحالي، وبهذا بطلت الفرضية السابقة. رأي القرآن في خلق الإنسان إنّ نظرية (تنوّع الانواع) هي المستفادة من القرآن المجيد، ويبدو أنّ القرآن يؤيد هذا الرأي وهذه النظرية، أمّا (تبدّل الانواع) فلا يمكن النظر إليها كقانون ثابت يستحيل الخدش فيه. على أي حال، سواء كانت النظرية الأولى صحيحة أم الثانية، فإنّ تفسير الآية لا يتغير، وحتى لو قلنا بتبدّل الأنواع فإنّا سنقول: إنّ الذي استطاع أن يخلق الموجود أحادي الخلية يستطيع أن يخلق عيسد(عليه السلام) دون حاجة إلى أب وأُم. هذا اضافة إلى أنّ العلماء عثروا على موجودات يمكنها التكاثر دون حاجة إلى التلاقح، وهي حيوانات تستطيع الانثى منها التكاثر دون حاجة إلى لقاح من الذكر. وإذا كان عالم كهذا ممكناً فان ولادة عيسد(عليه السلام) لا أنّه أمر غير عجيب فحسب، بل قد حصل ما هو أعجب منه.